الحوار والحكمة اليمانية

■ الحمد والمنُّ والشكر لله وحده، مَنْ كرّم اليمن بخصائص جعلته يرتقي بين الأمم بالأصالة والكرم والشورى والحكمة وتغليب لغة العقل والمنطق في التعاطي مع مجمل المتغيرات، ومن أهم وأبرز تلك الخصائص وحدةٌ تكوينه ونسيجه أرضاً وإنساناً منذ النشأة الأولى وعلى مختلف العصور والأزمنة.. الأمر الذي مكنه من نبذ ثقافة الكراهية والعنف والطائفية والمناطقية وجعلت من أبنائه صناع حضارات وأمجاد ورسلاً لنشر الحضارات الإنسانية والدعوة الاسلامية، ولم يشهد في ماضيه أي أعمال لتصفيات عرقية أو سلالية أو غيرها، فقد عرف بأرض الجنتين والبلد السعيد وأصل العروبة أحفاد القحطانيين ، وعُرف بأنه ميّال للشورى منذ العصور المظلمة وأنه مهبط الحضارات الإنسانية والديانات السماوية.. الخ، ومع ذلك مر الوطن بدهور نال خلالها الغزاة والمتآمرون من نسيجه الجغرافي أو الاجتماعي، ولكنه بفضل الله وعونه ثم بصمود وحكمة أبنائه استطاع التخلص من تلك المعضلات والتحديات.. ولن نخوض في الماضي البعيد، وسنكتفي بذكر الأمس القريب عن صمود الشعب وتلاحمه حتى أعلن ثورة ٢٦سبتمبر و١٤اكتوبر لتخليص الشعب من أسوأ نظام وأبشع استعمار، ومضى قُدماً لتحقيق انتصاره ودحر المرجفين الذين وصلوا إلى أبواب العاصمة صنعاء وتجاوز المخلصون من أبناء الوطن الفتن والحروب والمآسي التي خلفها الشموليون، حتى إعلان تجدد ميلاد اليمن الموحد في ٢٢مايو ١٩٩٠م.. ولكن تصرفات ومواقف رموز الشموليين ومن على شاكلتهم قد اتصفت وتتصف بالنفاق للوطن، فظاهرها تقولات بأنهم صناع مجد ومن المؤمنين بوحدته وثورته، وما تكنه قلوبهم عكس ذلك تجلّى في خبث وبشاعة الجرائم والفتن والوسائل التي يستخدمونها في سبيل تحقيق أهدافهم، فجديد اليوم لا يختلف عن الأمس.. وبصمود الشعب ونضاله دحر فلول الرجعية والانفصال وتمسك بخيار الديمقراطية ونتائج الصندوق والوقوف إلى جانب الشرعية حتى تم دحرهم صيف ١٩٩٤م، ولأنهم منافقون لم يعتبروا بما حدث لهم وظلت مؤامراتهم تحاك ويستغلون الظروف التي مر بها الوطن وأيديهم ممدودة للتآمر والتحالف ضد الوطن حتى مع الشيطان، ولأن الشعب ونتيجة لعدة عوامل وظروف مر بها اقتصادياً مع بقية الشعوب وبالمثل ألقت الصراعات الاقليمية والدولية بظلالها على الوطن، الأمر الذي ساعد نوعاً ما على ظهور الفتن وجرائم الحرابة وبث ثقافة الكراهية والطائفية والمناطقية من جديد بعد أن اختفت مع فلولها صيف ١٩٩٤م.

ناصر محمد العطار

واليوم ومستقبلاً نقول لأولئك المنافقين ان مؤامراتهم ستبوء بالفشل ولن يقتنع الشعب أو يتأثر بالأصوات النشاز والخدع السينمائية ببلبلة الصور والمواقف التي تنوح بالمذابح المتنقلة معهم في البلدان الفارين إليها من غضب الشعب.

كما نقول لهم ولأمثالهم أو من يؤازرهم أو يعول على جرائمهم وفتنهم لتحقيق مآربهم على حساب الوطن نقول للجميع: إن الشعب قد احتكم لحوار جاد وشامل لكل قضايا الوطن، وستتحقق نبوءة خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه واله وصحبه وسلم من خلال أبناء الوطن والنتائج التي سيتوصل إليها نخب ورموز المجتمع من مختلف فئاته وشرائحه الذين سيحضرون من جميع ربوع الوطن للوقوف صفاً واحداً من أجل وضع الحلول الناجعة للقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.. ولن يجد المتربصون أية فرصة أو موطئ قدم لتحقيق مآربهم، فالوسائل والآليات التي سيقرها المتحاورون من شأنها مواصلة السير بالوطن نحو التقدم السياسي بتطوير النظام السياسي والانتخابي وبما يمكن الشعب من مواصلة حكم نفسه بنفسه وفقاً لأحدث الأنظمة، وبالمثل ستقر آليات ووسائل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الحكم المحلي واسع الصلاحيات والذي من خلاله يتم التمكن من تخفيف وتقليص منابع وبؤر الفساد وتوظيف القدرات والإمكانات لمتطلبات المجتمع التنموية والعمل على إيجاد أرضية وبيئة ملائمة للاستثمار وجلب الأموال الوطنية والخارجية وتعزيز جوانب الأمن والتكامل والتنسيق بين سلطات الدولة المركزية والمحلية والمجتمع لما من شأنه تعزيز التلاحم الاجتماعي والسياسي ومكافحة الإرهاب والجرائم قبل وقوعها، وتعزيز الولاء لله ثم للوطن ومحاربة الأفكار والولاءات الضيقة المتنافية مع قيم الوسطية والاعتدال.

وسيتم التخلص - إن شاء الله- وإلى الأبد من الفتن وأعمال التمرد وآثارها بصمود الشعب مثلما تخلص من مخلفات الماضي البغيض الكهنوتي الاستبدادي والاستعماري ثم مخلفات ظلمها من الشموليين وشعاراتهم ومسميات صراعاتهم وضحاياهم.. ولن يعود صوت طغمة أو زمرة، كما أن الشعب لن يعود للرضوخ لمن جعل صوت الحزب أو الفئة يعلو فوق صوته وإرادته ودفن مواطنيه أحياء وشرد ونكل بغالبية أبناء الوطن.

وأخيراً ويعون الله نجزم بأن الشعب سيقف صفاً واحداً للدفاع عن أمنه ووحدته وسيطارد ويقتص من المجرمين الذين ينفذون جرائم الحرابة والتمرد لينالوا جزاءهم الرادع.. والله الموفق.□

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

اليمن.. حوار العالم ومصالحه ..!

عبدالله عمر باوزير

▹بدأ العد التنازلي لانعقاد الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قبل نهاية العام ٢٠٠٩ الذي شهد تصعيداً واضحاً للمخاطر والتحديات التي تواجه أمننا القومي على الصعيد الداخلي، حيث تخوض قواتنا المسلحة واحدة من أهم معاركها ضد التمرد المسلح في محافظة صعدة-ذات التضاريس الجبلية الصعبة ، في الوقت الذي صعد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية من عملياته الانتحارية والتخريبية التي استهدفت المؤسسات الأمنية والاقتصادية ومنها النشاط السياحي والاستثماري منذ مطلع العام ٢٠٠٧م لتضع قوات الأمن العام والقوات المسلحة في حالة تأهب ومعارك مجهولة المكان والزمان، وان لم تكن مجهولة الأهداف ..تماماً كما هو الحال مع ذلك الجيب الخارج على الدولة والمجتمع اليمني في صعدة منذ العام ٢٠٠٤ وحتى اليوم.

تلك الحروب لم تأت من فراغ وإلى فراغ فأهدافها التي يمكن اختصارها في إعاقة التنمية ومنع الاستقرار الأمني والسياسي للمجتمع -لا تحجم الاستثمارات الخارجية المباشرة لاستثمار وتدمير ثرواتنا الطبيعية والبشرية فحسب بل الإبقاء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تحت خط الفقر، الأمر الذي يؤدي في محصلته إلى توسيع بيئة مفرخة للإرهاب وحاضنة له..وذلك حتماً لصالح قوى إقليمية أودولية لها أهدافها الجيوإستراتيجية والجيوبولتيكية التي تتجاوز اليمن إلى المحيط الإقليمي العربي والأفريقي لأهمية الجغرافيا اليمنية الاستراتيجية في إقليم عربي رخواً من الناحية الاستراتيجية ومحدود الموارد البشرية في الوقت الذي يختزن أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم الذي يمده بما لا يقل عن ٥٠٪ من احتياجاته من النفط لاستمرار دوران عجلة الاقتصاد العالمي في العمل لسد متطلبات التنمية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لأمم وشعوب قادها نضجها السياسي والثقافي إلى تكثيف قوتها الاقتصادية والبشرية، لتنتقل من صراعاتها الأمنية والمذهبية والقومية إلى تكتلات إقليمية اقتصادية واستراتيجية، كالاتحاد الأوربي وتكتل الاسيان والنفتا لدول أمريكا الشمالية وتكتل دول المحيط الباسيفيكي الخ، إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

كل ذلك ورغم ما شهدته المنطقة العربية، وبالذات المحيط الإقليمي «الجزيرة العربية» ما زال اليمن خارج منظومته السياسية والاقتصادية والجغرافية-مجلس التعاون لدول الخليج العربية..لماذا وأين يكمن الخلل؟! أسئلة مثارة مقلقة للجميع دون ان يتحول هذا القلق إلى قلق إيجابي على مدى ثلاثين عاماً على نشأت «مجلس التعاون» الذي عقد قمته الثلاثين في الكويت على وقع التصريحات الإيرانية المطالبة بدور سياسي في إدارة المنطقة-استراتيجياً واقتصادياً لفرض وجودها على القوى والمصالح الدولية- لا كقوة وجود إقليمي- لكبر دول منطقة الخليج جغرافياً وديمغرافياً فحسب-بل كشريك له الحق في صنع القرار وتحديد ملامح المنطقة-الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية وصولاً إلى تشكيل هويتها «العرب فارسية» وليس الدينية-المذهبية كما يقول البعض التي ليست سوى أداة لتحقيق أهداف جيواستراتيجية فإيران تدرك خطورة اللعب اوالرهان على الجانب المذهبي الديني الذي سيدفع بالعرب إلى استخدامه في المواجهة العربية السنية الفارسية الشيعية-الإثني عشرية لا في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربية، بل وفي الداخل الإيراني.

في الوقت الذي أجد فيه رؤيتي وقراءتي للأوضاع في المحيط الإقليمي العربي-الإيراني ما يجبر على جبهتنا الداخلية-العسكرية والأمنية ضد عناصر الإرهاب والتمرد في صعدة أوضد خلايا القاعدة النائمة أوتلك الصاحية والمتحركة-وبصرف النظر عمن يقف خلفها والأهداف التي تعمل لتامينها لأية قوة إقليمية أودولية قضية خارج دائرة الشأن السياسي لأحزابنا وتنظيماتنا السياسية- رغم استهدافها نحر الدولة اليمنية-المعاصرة..لأهداف بكل تأكيد تتجاوز اليمن إلى الإجهاز على الأمة العربية بكل مكوناتها القومية والدينية والثقافية ..فاليمن منبتها والجزيرة العربية مسرحها-ولا ألوم القادة الذين اجتمعوا في الكويت -فما يعملوه ربما فاق قراءتي، تتجاوز تحليلات «بن طفلة» لإسكات «بن صقر» على أكثر من قناة فضائية وحجته العمل السياسي لأحزابنا السياسية الذي يثير التساؤل حول مدى أهليتها السياسية والفكرية لا في إثراء الحياة السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية وتجذير الوحدة الوطنية- وجميعها لا نجد لها موقعاً أو تعبيراً في خطاب سياسي إعلامي-إسلاموي-إشتراكوي مراهن على الأوضاع للوصول إلى السلطة.

هذا الخطاب-يعد تعبيراً حياً لفكر سياسي-أناني ضيق الأفق لا يرى في النظام السياسي-وهوجزء منه -غير السوء والتفسخ والفساد وهي قضايا لا ينكرها الحزب الحاكم بل ورئيس الجمهورية الذي تكررت نداءاته ودعواته الموجهة إلى جميع مكونات المنتظم السياسي والمدني أمام إصرار هذه القوى السياسية على موقفها المساومة ودورها-

لايجب أن نبحث في الماضي عن حلولٍ للمستقبل

في وأد المبادرات وآخرها «الحوار الوطني» الذي بدأ العد التنازلي لانعقاده رغم بدء حوار العالم-حول الأوضاع اليمنية!!

هذا النشاط والخطاب الذي تصاعد مطالباً بالإنقاذ الوطني وداعياً إلى حوار وطني شامل لماذا يرفض دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ويتجاهل في لجانه التحضيرية ومؤتمراته الصحفية-المتلفزة والمبثوثة على شاشات «مباشر» كل هذه التحديات؟! ألا يثير ذلك أسئلة-تكمن خطورة أيجابياتها في إعطاء مشروعية وطنية للتمرد الحوثي في صعدة..رغم وضوح خطابه السياسي والإيديولوجي.بكل ما يحمله ويمثله من أخطار على صعيد الوحدة الاجتماعية للمجتمع اليمني فضلاً عن وضوح القوى الإقليمية وإلى حد ما إمكانية توظيفه من قبل قوى دولية، والمتابع المدقق بل وغير المدقق يعرف من يساند هذا «الجيب» مادياً وسياسياً وإعلامياً..ويكفي مشاهدة ومتابعة تلك القنوات الفضائية الممثلة لدول أوأحزاب أومرجعيات -بصرف النظر اكانت تبث من العراق أوإيران أولندن- بل وحتى من المحيط العربي..ومنها «قناة العالم» الرسمية التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تلك القنوات-التي انبرى على شاشاتها قادة أحزاب وممثلو تكتلات وتحالفات حزبية مشتركة لا تقدم وقتها الثمين بالمجان ان لم يكن الخطاب للضيف يخدم توجهها-ولا أقول في خدمتها..لا استخفافاً بهم ولكن تقديراً لطموحهم الذي ربما لا يتجاوز الظهور على الشاشات والإشارة إليهم بالبنان إذا انعدم تناول أحاديثهم في المقايل والمنتديات، هذا إذا لم يكن مقابل ثمن مالي للمقابلة، قد يتحول إلى أجر شهري، حتى يدفع الشعب اليمني ثمناً اغلى من قوته البشرية، يفقد قدرته على إدارة واستثمار موقعه الجيواستراتيجي..وهذا عمل سياسي في تقديري ربما تجاوز في خطورته -خطورة القاعدة وأعمالها الإرهابية وخطورة التمرد في صعدة!!.

" هذه واحدة من تحديات أمننا القومي- الداخلية وتتطلب من الحوار الوطني الوقوف أمامها وبحثها ووضع محددات ميدانية وقيمية للعمل السياسي حتى لا يتجاوزه «الحراك الجنوبي» الذي أفرد له دعاة الإنقاذ الوطني ومؤتمرات الحوار حيزاً كبيراً في خطابهم الإعلامي-رغم مجاهرته بأهدافه الانفصالية-ودعواته إلى تفتيت الوحدة الوطنية-تمهيداً إلى تفتيت الوحدة السياسية.

ذلك التأثير الإعلامي والسياسي المتدثر بحقوق المناطق الجنوبية هوتأييد غير قابل للمبررات-في حقيقتها لا تخدم غير أهداف إدخال اليمن في نفق الصراعات الجهوية والحزبية والاجتماعية حتى لا يجد من مخرج غير الاستسلام والذهاب إلى الطائف أوالدوحة ويمكن ظهران-إذ لم نخرج من مؤتمر لندن-الأربعاء بصيغة لشراكة في المصالح الدولية وأمن المنطقة حتى يضطلع اليمن فيها بدوره الجيواستراتيجي في أمن الجزيرة العربية وأمن التدفقات النفطية والملاحة والتجارة الدولية..وهذا يتطلب تأهيل البنى العسكرية والأمنية من جهة أخرى وبالتالي تمكين الدولة اليمنية من مواجهة تحديات التنمية حتى تستطيع تجفيف بؤر ومنابع الإرهاب، وهذا لن يتم إلا من خلال مشروع اقتصادي يحدث نقلة حقيقية تنموية وبنيوية في الدولة اليمنية إلى مستوى الشراكة.

ربما وجد القارئ في مقالي هذا خلطاً لا مبرر له في تقديره، وربما تبريراً لمؤتمر لندن الذي يجد البعض فيه تدويلاً للأوضاع اليمنية، وهذه مسألة اجتهاد خصوصاً من جانبي أنا الذي لا تتجاوز قراءتي لاعتماد على المنشور في الصحف، وبعض منشورات مراكز الأبحاث والدراسات بالإضافة إلى ما توفره الشبكة العنكبوتية «الانترنت» من معلومات-أحسب ان كثيراً من سياسيينا وقياداتنا الحزبية- لا تجد الوقت لقراءتها فضلاً عن انعدام البنى المؤسسية للتنظيمات داخل هذه الأحزاب لسبب بسيط وهو هيمنة ثقافة الوصاية عليها، وهذه مشكلة الأحزاب اليمنية المزمنة وقياداتها التي لا تريد أوأنها غير قادرة على التعامل مع القضايا الوطنية الملموسة بجدية ومسئولية بفرضها الموقع القيادي في هذا التنظيم أوذلك الحزب، أوليس الحزب هوأقرب التنظيمات إلى تنظيم الدولة كونه حزباً سياسياً يتطلع إلى إدارة الدولة والمجتمع..ولأنه كذلك!! نجدهم يهربون إلى قضايا افتراضية وكبيرة لكي تريحهم عن عناء البحث عن حلول للقضايا الحقيقية الوطنية وكذلك السياسية والاقتصادية.

وحتى لا يصاب المشاركون في الحوار الوطني بهذه العدوى وتسيطر عليهم ذهنية جل مكوناتنا الحزبية أجد ان التوجه نحو بحث القضايا الافتراضية هوالمنزلق إلى مستنقع التنظير والخطاب السياسي الفاقد لشروط ومقومات الحوار الإيجابي الذي يتناول القضايا الحقيقية التي تفرض نفسها دونما كثير جهد ووقت.

ومن هذه القضايا تجاوز منتظم سياسي لا تجيد مكوناته غير المساومة واستخدام قضايا الوطن لتحقيق مآربها إلى قوة المجتمع الذي يدرك مصالحه ولا يجد في مكونات المنتظم السياسي ومكوناته الحزبية وقياداتها-ما يجذبه، فضلاً عن كونه لم يعد يتحمل ذهنية الإعاقة والإنقاذ التي يتمترس خلفها أولئك القادة؟!، وهذا لا يعني أنه يطلعه إلى الحزب الحاكم أوإلى فئة أوجماعة من قياداته..بكل تأكيد فقد انتظر منهم التحرك طويلاً فلم يتحركوا ووجدوا في السكون ما هوأفضل من النوم أوالحركة دونما هدفه..حتى جاءت الحركة من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح واضحة الأهداف وفي إطار المؤسسات التشريعية، لا خارجها كما أراد البعض وهنا تكمن الجدية.

لذا وحتى يكون الحوار الوطني وطنياً، ورغبنا فعلاً في مواجهة التحديات التي نواجهها لتعزيز أمننا القومي علينا إلا ننشغل بمؤتمر لندن-ونتائجه من منطلق الإدراك لمصالحنا والمصالح التي دفعت بالولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وغيرهم إلى تجاوز النظام الإقليمي-العربي لتعزيز وحدة اليمن وتمكينه من مواجهة تحديات التنمية- بحسب تصريحات رؤساء تلك الدول ووزراء خارجيتها-لا لكونه لا يهمنا وإنما استعداداً للتعامل مع نتائجه..من خلال تهيئة أرضية وطنية قادرة على التعاطي مع مصالح العالم لإدارة مصالحنا واستثمار إمكانياتنا وقدراتنا على أسس حديثة..وهذا يفرض علينا مغادرة ذهنية التعاطي مع القضايا بسياسات لم تعد مؤهلة للتعاطي مع هذا العصر-لاعتمادها على معايير مختلفة عن معايير هذا العصر. لذلك علينا الاهتمام بقضايانا في حوارنا الوطني- اما الحوار الدولي فهو قضية دبلوماسية ولدينا ثقة كاملة في دبلوماسيتنا وقدراتها، حتى ينجح الحوار الوطني ويخرج بنتائج.. وهذا يتطلب ألا نبحث في الماضي عن حلول للمستقبل..في الوقت الذي أصبحنا فيه.. حوار العالم.□

* رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي

مؤتمر الحوار وامتعاض البعض

قيل حول مؤتمر الحوار الوطني الذي كان من المتوقع أن تبدأ أعماله اليوم في العاصمة صنعاء الكثير من الآراء، فهناك من وصفه بأنه عبارة عن بالونة يتم إطلاقها للمزايدة السياسية وهناك من وصفه بالظاهرة الصوتية، ناهيك عن وصف آخرين له بالحالة الالتفافية على عملية الحوار الوطني ومحاولة لملء الفراغ أو وصفه بالخطوة التي تكرس النهج الأحادي إلى آخره من التفسيرات والأوصاف التي لم نجد -للأسف الشديد- هناك وقفة مسؤولة لقراءة هذا المؤتمر وإعطائه حقه الطبيعي في إطار الطرح المسؤول.

■ يحيى علي

ربما أن المؤتمر المذكور قد أعلن السبت الماضي عن تأجيله دون إعطاء مبررات لهذا التأجيل من قبل المعنيين لأنه أيضاً- أي هذا التأجيل- قد زاد من حدة غضب البعض عليه خاصة وان هذا الارجاء قد جعل من هؤلاء «الثائرين» يتصورون مصداقية ما ذهبوا اليه من آراء وتحليلات ظالمة حول المؤتمر.

ولاريب انه ومع استمرار حالة السخط على هذه الفعالية الحوارية المؤجلة فإنه لابد من الوقوف بمسؤولية أمامها علّنا نستطيع أن نقدم الراي الذي تستحقه دون شطط أو زيف وذلك، من وجهة نظري، آمر تفرضه المسؤولية الوطنية التي يتطلب من الجميع التحلي بها خاصة وأن المرحلة الراهنة وما تشهده من تفاعلات بشأن قضية الحوار الوطني تتطلب التحلي بالمسؤولية الوطنية والتقيد الكامل بالموضوعية والمنطقية في متناول مختلف القضايا المعنية بالحوار، حتى يساهم الجميع بفاعلية ايجابية في تكوين الصورة الكاملة لعملية الحوار المنشود والمرتكز على الاسس القوية التي من شأنها أن تستخلص المعالجات الناجعة للكثير من القضايا المطلوب من الحوار إنجازها خدمة لتوجهات الوطن وتعزيزاً لمسيرته.

إن إرجاء مؤتمر الحوار لم يكن بالأمر الغريب الذي يستحق كل هذه السخرية من قبل البعض خاصة إذا ما أدركنا أن الإرجاء لقضايا مهمة من هذا القبيل تعكس رؤية صائبة تستدعي التأني في وضع مختلف التصورات المرتبطة بها، وبحيث تهيئ المزيد من السبل والمناخات الكفيلة بإنجاح الحوار.. وهذا يعني ان الارجاء ليس المعيب وإنما يعد خطوة مهمة نحو مؤتمر حوار أكثر إيجابية بعيداً عن الأساليب الشعارية الجوفاء أو محاولات مؤتمر حوار الاستغلال السياسي والاعلامي الرخيص لقضية الحوار وتعمد توجيه الرأي العام خارج إطار قضية الحوار بل وآدابه ومثله وقيمه.

إذاً عدم تحديد موعد جديد لمؤتمر الحوار يمثل إضافة مهمة للحوار وعاملاً مهماً يدحض تماماً كل التقولات السافرة عنه ويكشف في الوقت ذاته ضعف وهشاشة تعامل الآخر مع القضايا المرتبطة بالحوار وهي هشاشة تضر بأصحابها بل وتقدمهم للرأي العام كأولئك النفر الذين يحاولون الاصطياد في المياه العكرة في مرحلة تؤكد فيها المعطيات السياسية اليمنية انه لم يعد هناك مجال أو متسع لممارسة الزيف السياسي باعتبار أن هذه المعطيات السياسية وبما تحمله من مؤشرات وتداعيات لا يمكن لها بأي صورة من الصور أن تتعاطى مع هؤلاء المهرولين باتجاه المزيد من تشويه المشهد الحواري ووضع العقبات أمام مسيرته.

وطالما نحن هنا في حالة انتقاد لكل ما قيل عن مؤتمر الحوار لابد أن نؤكد على زيف خطاب هؤلاء وما يتعمدون القيام به من إضرار بالحوار وتشويه الحقائق بشأنه.

فقول هؤلاء أن مؤتمر الحوار بالونة وظاهرة صوتية ومحاولة التفاف على الإرادة الوطنية المطلقة الى حوار مسؤول هو لاريب قول مردود عليهم خاصة وان مقابلة مؤتمر الحوار قد حملت في طياتها العديد من الأهداف والمبادئ التي يتطلع الحوار المذكور الى تحقيقها وهي أهداف ومبادئ من الأهمية بمكان ما يجعل من مؤتمر الحوار إضافة مهمة الى الساحة السياسية والى عملية الحوار الوطني لكون عملية التهيئة والإعداد لهذا المؤتمر قد عكست حرص العديد من الفعاليات الوطنية حزبية ومنظمات مدنية وشخصيات اجتماعية وقيادات مختلفة على المساهمة في إثراء قضايا، الحوار وكان هؤلاء جميعاً ومازالوا على قدر كبير من الإمكانات التي تؤهلهم للقيام بدور فاعل في استغلال مؤتمر الحوار من خلال المناقشات المستفيضة لمختلف القضايا والموضوعات المدرجة في جدول أعماله.. وهي قضايا معروفة معنية جميعها بعملية الحوار وبأجندة الاصلاحات السياسية والدستورية والقانونية الخ من الاجندة ذات العلاقة التي تشكل جميعها ملفات مهمة لمستقبل اليمن وتجربته الديمقراطية.

نتساءل هنا ألم تكن هذه الفعاليات المختلفة كانت على أهبة الاستعداد للمشاركة التي سيستفاد منها في تشخيص المشهد السياسي وتفكيك وتحليل قضايا الاصلاحات الخ.. وبأن النتائج التي كان سيتمخض عنها هذا المؤتمر ستثري بشكل كبير عملية الاصلاحات بل وتسهل مهاماً عدة أمام المتحاورين الحزبيين، ثم ألا تمثل هذه المشاركة جزءاً من المشاركة الشعبية الفاعلة في دعم وتعزيز مسيرة الحوار..؟!

وإضافة الى كل ذلك نتساءل هل من السهولة بمكان أن يتم التعاطي من قبل أي طرف كان مع عملية الحوار بشكل سطحي وغير مقنع كنوع من الهرجلة والارتجالية.. وهل هناك من في الساحة اليمنية من يستهترون وراء هذه الممارسات..؟!

تساؤلات أدرك أنا وغيري وكل المتابعين والمهتمين بأن إجاباتها الشافية لدينا جميعاً لكن البعض للأسف الشديد يحاول وضعها ليس بهدف تنمية الوعي الوطني وإنما لتجهيل المواطن بدرجة أساسية وجعله لا يدرك حقيقة ما يدور حوله.

لا ريب أن كل هذه المنغصات التي مازال البعض يسخر كل إمكاناته ووقته من أجلها والترويج لقضايا ما أنزل الله بها من سلطان لن تقوى على الاستمرارية بل والاقناع لرجل الشارع البسيط، كما أنها تمثل واحدة من صور العبث لقضايا وطن لا تحتمل التعاطي معها الا بأساليب علمية ومهنية وبعيداً عن المزايدة السياسية ومع كل ذلك فإننا ومع قيام أحزاب المشترك بالتهيئة لفعاليتها الحوارية التي توجت بقيام مايسمى المجلس الأعلى للتشاور الوطني والذي صار حسب هذه الاحزاب نتيجة لتفاعلاتها بشأن الحوار فإننا يوم إعلان هذا المجلس لم نجد مسؤولاً في الدولة أو الحكومة يذهب الاستهزاء والسخرية بهذه الفعالية بل تم النظر إليها كواحدة من التفاعلات الحزبية على طريق الحوار وتهيئة أرضيته ولم نسمع قط أية سخرية بمن شاركوا في هذه الفعالية من المشاركين او اعتبارهم أدوات أو ألعاباً بأيادي شخصيات قبلية أو حزبية، كما نرصده اليوم من استهانة من قبل هذه الاحزاب بمجموعة من كان سيشاركون في مؤتمر الحوار.

وإذا كان هناك من قول من الجانب الآخر إزاء فعالية المعارضة فهي اقوال مسؤولة حاولت الوقوف أمام النتائج التي خلصت بها المعارضة والرد عليها بأسلوب سياسي مثل عاملاً مهماً من عوامل إثراء قضايا الحوار ويعبر عن حرص رفع مستوى الوعي بقضايا الرأي العام.

وخلاصة أن مؤتمر الحوار الذي تم إرجاؤه نأمل أن يستفيد كثيراً من الوقت في الإعداد الإيجابي له وحتى يمثل وبمستوى حجم ومكانة المشاركين في أعماله محطة مهمة من محطات اثراء الحوار الوطني وكافة القضايا المرتبطة به وهو امر يجعلنا نثق ان يجد هذا المؤتمر طريقه إلى البلورة وحتى يكشف بجلاء عن عظمة المشاركة الشعبية الواسعة في تناول قضايا الوطن والانتصار لمعالجتها.□

التغيرات المناخية العالمية واثرها على البيئة

أكرم عبدالله الثلايا

ما نشاهده اليوم من الكوارث الطبيعية وتغير احوال الطقس في المعمورة نتيجة تغير حالة المناخ العالمي يقودنا الى التعرف على أهم أسبابه ومنها تعامد اشعة الشمس على كوكب الارض وهبوب التيارات البحرية من قارة امريكا الى غرب قارة اوروبا وزيادة سرعة الرياح وزيادة ارتفاع منسوب مياه البحار وقلة تركيز الهواء في المرتفعات وزيادتها في السهول والسواحل، واما ما يخصنا من هذا كله فهو امتداد طول الشريط الساحلي اليمني الذي يربو على أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر وما يتاخمه من تركز للسكان على الساحل مباشرة وبالقرب منه ونعني بالقرب مئات الكيلومترات كل هذه الاسباب مجتمعة تجعل من التغيرات المناخية العالمية خطراً عظيماً يهدد مواطني بلادنا.. وقد صنف تقرير اممي اليمن ضمن عشر دول مهددة بتسونامي جديد على سواحلها حيث جاءت مدينة عدن في الترتيب السادس من بين مائة مدينة ساحلية في العالم معرضة لمخاطر اجتياح مياه البحر لها كما تقع مدينة الحديدة تحت مؤشر الخطر من احتمال تعرضها لارتفاع مستوى منسوب مياه البحر الاحمر لدرجة كارثية بسبب انها تقع تحت مستوى سطح البحر.

ومن المؤسف انه لم يبذل أي جهد من قبل الجهات الرسمية للتوعية بمخاطر احتمالات اجتياح المياه البحرية للسواحل اليمنية على ملايين من المواطنين برغم ان الحكومة رصدت مليارات الريالات لصناديق النظافة والتحسين للبيئة المعنية وفق قرارات انشائها بتحسين البيئة والمحافظة عليها، وهو ما يتطلب اعادة النظر في الزامية انفاق صناديق النظافة والتحسين بيئياً مايتطلب اعادة النظر في قياداتها ومدرائها التنفيذيين غير المكترثين بشئون البيئة وكان على هذه الجهات الرسمية التقيد بالضوابط البيئية وعدم سماحها باستيراد واستخدام محركات لتوليد الطاقة الكهربائية لاترقى الى أي مواصفات صديقة للبيئة وينطبق الحال على مستوردات الدولة من المحروقات والسيارات ومعدات البناء والشق والسفلتة ونحوها، ولايقتصر عدم تحمل المسئولية واللامبالاة على الجهات الحكومية بل تعداها الى المنظمات والجمعيات البيئية ومنظمات المجتمع المدني التي لاتنشط إلا في متابعتها لمخصصاتها المالية، فلا نراها تبذل أي جهد يذكر لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية العالمية على البيئة اليمنية فعلى سبيل المثال الهيئة العامة للبيئة التي لا تجدها حاضرة ابداً في أي جهة حكومية رسمية للتوعية والتثقيف بالمواصفات القياسية البيئية ولن نقول لاستخدام القانون لالزام الجهات والتقيد بالقوانين البيئية المحلية والعالمية ذات الصلة بعمل تلك الجهات والمنافذ اليمنية ناهيك عن غيابها اعلامياً وتثقيفياً عن مخاطر التغيرات المناخية العالمية وآثارها المباشرة واقتصار اهتمامها على المشاركة في المؤتمرات الدولية دون أي استفادة على الواقع.□